# أنظمة التقاعد : إفلاس وشيك .. !!

ملف التقاعد لم يبارح مكانه منذ سنوات.. اجتماعات وأخرى دون أن تبارح الحلول المقترحة قد بدأ العمل فيها قبل الحكومة الحالية، فإن ملف أنظمة التقاعد ينتظر أن يفتح لأول مرة على طاولة الحكومة الجديدة، ما جعل ملف إصلاح صندوق التقاعد يرمي بظلاله على حكومة عبد الإله بنكيران، التي ستجد نفسها مجبرة على التعاطي مع الملف في ظل التحذيرات التي أطلقتها أكثر من جهة مؤكدة على أن صناديق التقاعد باتت على حافة الإفلاس وقد لا يستطيع بعضها الوفاء بالتزاماته اتجاه المنخرطين بداية من سنة 2013.

في الوقت لم يشر فيه البرنامج الحكومي إلى طريقة معالجة مثل هذه الملفات الاجتماعية، وكذلك كيفية تدبيرها، تتعالى أصوات المحذرين أنه في السنوات القادمة ستجد الحكومة نفسها في ورطة حقيقية بالنظر إلى خطورة الملف الذي يهدد مستقبل مئات الآلاف من المتقاعدين..

مستقبل.. تؤكده أرقام المندوبية السامية للتخطيط، إذ تشير آخر التقارير الصادرة عنها أن تدهور الوضعية المالية لبعض مكونات نظام التقاعد إلى مستوى التعويضات والخدمات التي تقدمها، فمعدل التعويض (النسبة بين المعاش الأول والراتب الأخير) بالنسبة إلى الفرد الذي يعمل من 25 سنة إلى 59 سنة، سيستقر في حدود 45 في المائة بالنسبة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و4، 54 في المائة بالنسبة إلى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد و60 في المائة بالنسبة إلى الصندوق المهني المغربي للتقاعد.

في حين تبقى هذه النسبة مرتفعة بالنسبة إلى الصندوق المغربي للتقاعد، لتصل إلى 85 في المائة، إذ يبقى التقاعد مرتبطا بآخر راتب متحصل عليه، منبها إلى أن الوضعية المالية الحرجة لأنظمة التقاعد ستتفاقم جراء التحول الديمغرافي في المغرب.

يسعى المغرب إلى تقوية مجال الحماية الاجتماعية، لتشمل كل النشيطين من المغاربة ممن لا يستفيدون من أنظمة التقاعد، رغم أن ذلك سيتطلب مجهودا ماليا مضاعفا والبحث عن حلول في ظل العجز الذي يتهدد صناديق التقاعد على مدى السنوات المقبلة.

غير أن الخبراء الاقتصاديين، يعتبرون أن إصلاح أنظمة التقاعد معقدة، إذا علمنا أن أزيد من 70 في المائة من الساكنة النشيطة في المغرب، لايشملهم نظام التقاعد. وأنه رغم ضعف معدل التغطية( 30 في المائة)، فإن صناديق التقاعد لن تتمكن على مدى العشر سنوات المقبلة، من ضمان أداء المعاشات لهذه الفئة "المحظوظة"، دونما إصلاح موسع لمنظومة التقاعد، التي تنبني بشكل رئيسي على مبدإ التضامن بين الفئات المهنية المنخرطة في إطار نظام التوزيع.

وضع يتطلب حلولا مبتكرة، لعل أكثرها تداولا في الوقت الراهن هو رفع سن التقاعد، ما قد يؤدي إلى أزمة حقيقية بين الحكومة المقبلة والنقابات.

عبد العظيم الكروج

هذا في الوقت الذي تبدو فيه باقي الحلول أكثر خطورة على القدرة الشرائية للمواطن البسيط، حيث أكدت الدراسات أن إنقاذ أنظمة التقاعد يتطلب إما الرفع من مبلغ الانخراطات، أو تقليص مبلغ التعويضات، وهو ما يعني تحميل المواطن تبعات إفلاس هذه الصناديق.